

تطبيق نظام CAMELS فى تقييم أداء البنوك المصرية فى ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية شريف احمد يحيى

الملخص :

تهدف الدراسة الى تقييم الاداء المالى للبنوك التجارية فى جمهورية مصر العربية من خلال تطبيق نظام CAMELS واهمية ذلك فى تحديد أهمية تقارير التفتيش المصرفية فى توضيح الايجابيات والسلبيات وكيفية علاجها. و التعرف على كيفية الربط بين مؤشرات نظام التقييم المصرفى من الناحية النوعية والمالية معاً. وقد أعتمد الباحث على اسلوب الحصر الشامل. المتمثل فى البنوك التجارية العامة والخاصة التى ينطبق عليها شروط البحث ، واستخدم الباحث العديد من الاساليب الاحصائية منها الانحراف المعياري والمتوسط الحسابى و تحليل التباين الاحادى للتحليل الاحصائى .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : المتابعة أولاً بأول تكشف عن تحليل كامل للبيئة الداخلية للبنك من خلال مواطن القوة والضعف المصرفية مما يساعد على زيادة الكفاءة المصرفية فى ادارة الاصول والخصوم . عدم التوازن بين الربحية والسيولة والتى من شأنها ان يتضح عدم وجود كفاءات قادرة على استغلال مهارات للوصول الى افضل توظيف لقدرات البنك .



Abstract :

The study aims to evaluate the Arab Republic of Egypt to commercial banks financial performance through the application of CAMELS system and the importance of it in determining the significance of bank inspection reports to clarify the pros and cons and how to treat them . The study has reached many results, the most important of which are Monitoring first hand disclose full analysis of the internal environment of the bank through the bank's strengths and weaknesses, which helps to increase the efficiency of banking assets and liabilities in the circuit. Imbalance between profitability and liquidity, and that would clear absence competencies able to exploit the skills to get to the best recruit of the capabilities of the bank.



المقدمة :

مما لا شك فيه ان البنوك هى شريان الحياة سواء فى الدول النامية أو المتقدمة ، حيث تقوم البنوك بتحويل الأموال من المنشآت ذات الفائض إلى المنشآت ذات العجز ، ولما كانت تلك الأهمية زاد اهتمام الدولة بتحسين أوضاع البنوك من خلال القواعد واللوائح التى يضعها البنك المركزى المشرف على البنوك العاملة داخل القطر الواحد طبقاً للتطورات على مستوى القطاع المصرفى العالمى التى من شأنها وضع البنك فى مركز قوى من أجل التنافس فى ظل التطورات الاقتصادية المتلاحقة فيما بين الدول المختلفة . فأصبحت البنوك فى مجتمعنا المعاصر تواجه تحديات منها تزايد المخاطر المصرفية الناتجة عن عمليات غسل الأموال والتوسع فى تقديم الخدمات المصرفية لتلبية احتياجات العملاء ، بخلاف أيضاً ضرورة قصر الوقت اللازم لاعداد المذكرات الائتمانية وانعكاسات ذلك على كفاءة وفعالية الأداء ، الأمر الذى أدى الى زيادة الرقابة على أعمال البنوك .

ويعتمد البنك المركزى المصرى فى عمليات الرقابة على البنوك وفقاً لاتفاقية بازل على إتباع نظام رقابى يحتوى على مزيج من نظام التقييم بالمخاطر Risk Based Assessment ونظام تقييم أداء البنوك باستخدام Camels Rating System

أ. نظام التقييم بالمخاطر :

يعتمد النظام على التحليل الكمي للمخاطر من خلال فحص المخاطر الكامنة بالبنوك (الائتمان- السوق- التشغيل- الإستراتيجية- السمعة- السيولة- وغيرها من المخاطر...) بالإضافة إلى التحليل النوعي للمخاطر عن طريق تقييم نظم إدارة المخاطر ومدى فعاليتها وجودتها وذلك بهدف إعداد مصفوفة المخاطر لكل بنك والتي تتضمن نوعية المخاطر المحيطة بالبنك وحجمها (مرتفع- متوسط- منخفض) واتجاهها (متصاعد- مستقر- متناقص) وأسلوب إدارتها (قوى- مقبول- ضعيف) وقدرة البنك على متابعتها.



ب. نظام تقييم أداء البنوك باستخدام CAMELS Rating System

هناك مخاطر عديدة فى أنشطة البنوك ومهمة نظم الإنذار المبكر والمؤشرات المالية الرائدة هي توجيه النظر لهذه المخاطر. والاكتشاف المبكر لهذه الأخيرة يساعد واضعي السياسات فى اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن إذا لم تكن هناك إمكانية لتجنب هذه المخاطر

١. مميزات نظام CAMELS:

يمكن تلخيص أهم مميزات نظام التقييم المصرفي CAMELS فى النقاط التالية:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
- توحيد أسلوب كتابة التقارير
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود فى تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للبنك.
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي فى كتابة التقارير مما يقلل حجم التقارير.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل بنك على حدة ولكل مجموعة متشابهة من البنوك ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي فى الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.
- يساعد على تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.
- هو مقياس يسمح بمقارنة الأوضاع عبر الدول (من خلال المؤشرات).

٢. عيوب نظام CAMELS:

يمكن تلخيص أهم عيوب النظام فى النقاط التالية:



تطبيق نظام CAMELS فى تقييم أداء البنوك المصرية فى ضوء المعايير

شريفه احمد يحيى

- اختيار النسب المالية يقوم على التقدير الشخصي وليس على افتراضات مثبتة إحصائياً، هنالك بعض البحوث العلمية توصلت إلى نسب مالية أخرى أكثر كفاءة ولها تأثير أكبر على الموقف المالي للبنك من تأثير النسب المستخدمة حالياً بواسطة معيار CAMELS.
- أعطى نظام التقييم المصرفي أوزاناً ثابتة للعناصر المكونة له بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءته ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج.
- يعتمد على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الأصول باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافاً ملحوظاً من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها، فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة .

مقومات نظام التقييم المصرفي CAMELS:

يقوم المنظمون الفيدراليون والرسميون في الولايات المتحدة الأمريكية بانتظام بتقييم الحالة المالية العامة لكل بنك وتحديد المخاطر التي يواجهها وذلك من خلال عمليات الفحص التي يقومون بها لإعداد التقارير الدورية ويقومون بتصنيف البنك وفقاً لنظام ترتيب موحد والذي يحتوى على ستة مؤشرات من الأداء تحت اسم CAMELS حيث يشير كل حرف من هذه الكلمة إلى نوع محدد كما يمثل الجدول التالي:

جدول رقم (١)

عناصر مكونات نظام التقييم المصرفي CAMELS

| | |
|----------------|-------------|
| Capital | رأس المال |
| Assets Quality | جودة الأصول |
| Management | الإدارة |
| Earning | الربحية |



| | |
|--------------------------|-----------------------|
| Liquidity | السيولة |
| Sensitivity to Mark Risk | الحساسية لمخاطر السوق |

المصدر : طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٦٥.

عناصر نظام CAMELS:

أ. كفاية رأس المال Adequacy Capital

يوضح مفهوم كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر رأس مال البنك والمخاطر المحيطة به، وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة البنك، حيث يمكن تعريف درجة الملاءة في البنك بأنها احتمال تعثر البنك، حيث كلما انخفض احتمال التعثر ارتفعت درجة الملاءة، أما قياس الملاءة فإن الجهات الرقابية وفقاً لمعايير بازل II اعتمدت على مؤشر الرافعة المالية كمقياس داعم للإطار الداخلي أو لأساليب قياس المخاطر أخذاً في الاعتبار النزوح إلى المعالجة الجديدة في الدعامة الأولى Pillar 1 من دعائم متطلبات رأس المال وفقاً لبازل III وانه سوف يساعد على تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة في نظام البنوك. ويرى الباحث إن لجنة بازل قامت بإجراء تعديلات على معيار كفاية رأس المال بهدف تعزيز سلامة ومثانة النظام المالي والمصرفي العالمي وتعزيز التنافسية بين مؤسسات الجهاز المصرفي وتغطية أشمل للمخاطر التي تواجه البنوك.

١. الأسس التي يستند إليها معيار بازل III:

طبقاً لاتفاقية بازل III يتم تقسيم رأس المال كأحد العناصر الأساسية لحقوق الملكية إلى:

الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي Tier 1 : Core Capital

وتتكون من رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد، غير المتراكمة العوائد، وغير المقيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.



Tier2: Supplementary Capital الشريحة الثانية : رأس المال المساند
وهى رأس المال المساند متمثلة فى أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك، وأسقطت بازل III كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقيات السابقة.

٢. أسس تصنيف كفاية رأس المال حسب نظام التقييم CAMELS

- البنك الذي يصنف رأسماله (١) يتصف بالمؤشرات التالية:

- أداء قوى .
- النمو الجيد للأصول.
- خبرة الإدارة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها.
- توزيع الأرباح على المساهمين بما لا يضر نمو رأس المال المطلوب.
- انخفاض حجم الأصول المتعثرة وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.

- البنك الذي يصنف رأسماله (٢) يتصف بالمؤشرات التالية:

لديه نفس الخصائص السابقة حيث تتجاوز نسبة كفاية رأس المال النسب المقررة من البنك المركزي ولكن البنك يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة سابقاً.

- البنك الذي يصنف رأسماله (٣) يتصف بالمؤشرات التالية:

يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، مما يتطلب إشرافاً تنظيمياً لاتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال مما ينعكس سلباً على قدرة البنك والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله.



- **البنك الذي يصنف رأسماله (٤) يتصف بالموثرات التالية:**

يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لعملياته، حيث يكون لدى البنك مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله، كما يعاني البنك من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والائتمانية، وإذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمون إجراءً فورياً لتصحيح الاختلالات، فإنه يتوقع تعثر البنك، مما يتطلب تدخل البنك المركزي لحل المشكلة.

- **البنك الذي يصنف رأسماله (٥) يتصف بالموثرات التالية:**

يعتبر متعثراً، ويتطلب إشراف رقابي قوى، حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تتجاوز رأس المال الإجمالي مع وجود احتمال الانهيار الكلى للبنك.

ب. جودة الأصول Assets Quality

يتم تحليل جودة الأصول من خلال نوعية محفظة الأوراق المالية والتي تقاس من خلال مؤشر ينهما المحفظة ذات المخاطر وسياسة التخلي عن الديون، وكذلك نظام ترتيب محفظة الأوراق المالية والذي يتضمن تحليل الميزانية وتقييم سياسة البنك في تقييم مستوى مخاطر المحفظة، وأخيراً الأصول الثابتة حيث تبين جودة الأصول مستوى مخاطر القروض والاستثمارات والأصول الثابتة وكذلك العمليات خارج الميزانية، وبالتالي من المفروض أن يكون للبنك القدرة على تعريف وقياس ومراقبة المخاطر، وذلك لتقييم جودة الأصول مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المؤنات للمدينين المشكوك فيهم، ويتم تصنيف جودة الأصول وفقاً لما يلي:

- حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.
- حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.



- التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الواحد أو المقترضين ذوى العلاقة.
 - حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين.
 - مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القرو
- وفيما يلي جدول يلخص الاعتبارات الواجب أخذها لتصنيف جودة الأصول.

جدول رقم (٢) تصنيف جودة الأصول

| درجة | نوع التصنيف | نسبة التصنيف المرجحة TCR | نسبة إجمالي التصنيف WCR |
|------|----------------|--------------------------------|-------------------------------|
| ١ | قوية | أقل من ٥% | أقل من ٢٠% |
| ٢ | مرضية | من ٥% - ١٥% | ٢٠% - ٥٠% |
| ٣ | جيدة بعض الشيء | من ١٥% - ٣٥% | من ٥٠% - ٨٠% |
| ٤ | حدية | من ٣٥% - ٦٠% | ٨٠% - ١٠٠% |
| ٥ | غير مرضية | ٦٠% فأكثر | ١٠٠% فأكثر |

المصدر : طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص ٧١.

ج. الإدارة Management

حيث يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية تتمثل أساسا في: الحوكمة، الموارد البشرية، الإجراءات، المراقبة، التدقيق ونظام المعلومات والتخطيط الإستراتيجي وبالتالي يتم تقييم جودة إدارة البنك من خلال المعايير التالية:

١. الحوكمة: حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرون. وترتكز



الحوكمة على عناصر أساسية لا بد من توافرها حتى تكتمل أحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك تتلخص في الشفافية، تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب، ولا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع قواعد الرقابية ولكن أيضاً بأهمية تطبيقها بشكل سليم ويعتمد البنك المركزي ورقابته من جهة وعلى البنك المعنى وإدارته من الجهة الأخرى. والممارسة السليمة للحوكمة تؤدي عامة إلى دعم وسلامة الجهاز المصرفي وذلك من خلال المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية والتي من أهمها:

- الإعلان عن الأهداف الإستراتيجية للجهاز المصرفي وللبنك وتحديد مسؤوليات الإدارة.
- التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة وعدم وجود أخطاء مقصودة من قبل الإدارة العليا.
- ضمان فاعلية دور المراقبين وإدراكهم لأهمية دورهم الرقابي.
- ضرورة توفر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة.
- ٢. الموارد البشرية: ومدى دورها في تقديم النصائح والتوجيهات للعاملين ودورها في التوظيف وتدريب العاملين وتحفيزهم ونظم تقييم أدائهم.
- ٣. عملية المراقبة والتدقيق: حيث يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.
- ٤. نظام المعلومات: والذي يقيس كفاءة وفاعلية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية وربع ونصف سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.
- ٥. التخطيط الاستراتيجي: والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهجاً متكاملًا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل.



د. الربحية Earning:

تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، وتقاس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح، بالإضافة إلى دراسة وتحليل العوامل التالية: مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال، ودفع أرباح معقولة.

- نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب.
- حجم واتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي.
- مدى الاعتماد على البنود الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية، والأنشطة ذات المخاطر العالية أو المصادر غير التقليدية للدخل.
- فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات.
- كفاية المخصصات والاحتياطيات الخاصة بخسائر القروض.

هـ. السيولة Liquidity

تعتبر السيولة في البنك من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في المقارنة بين البنوك، حيث تمثل السيولة أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس من خلال قدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري، وتمتاز البنوك بهذه الخاصية دون غيرها من المؤسسات لأنها لا تستطيع أن تؤجل صرف شيك مسحوب عليها، أو تأجيل تسديد ديعة مستحقة الدفع، كما أنها لا تستطيع مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من قروض وتمويلات لم يحن أجل استحقاقها بعد، بالإضافة إلى ذلك يصعب توقع حجم وتوقيت حركة الأموال من وإلى البنك، الأمر الذي يشكل صعوبة كبيرة أمام إدارة البنك. ويمكن تعريف السيولة بشكل عام على أنها القدرة على تحويل الأصول المتداولة إلى نقود بشكل سريع ودون تحقيق خسارة، أما السيولة في البنك فيمكن تعريفها على أنها قدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات الممولين في الوقت المناسب دون بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بفائدة مرتفعة.



العوامل المحددة لنسبة السيولة فى البنوك:

- طبيعة الموارد فى البنك واستخدامات الأموال لديه ومدد تواريخ استحقاقاتها.
- مدى تقلب الودائع، إذ إن نسبة كبيرة من الودائع المسحوبة من بنك ما تذهب إلى الإيداع فى بنك آخر.
- الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية وأثر ذلك على عائد المحفظة.
- نسبة رأس المال إلى الاستثمارات الخطرة ومدى استعداد البنك تحمل المخاطر.
- الحالة الاقتصادية السائدة، فإذا كانت حالة انكماش فيفضل الاحتفاظ بدرجة عالية من السيولة، وذلك خوفاً من عدم إمكانية تسديد العملاء مستحقاتهم، وأما إذا كانت حالة رواج فإن الطلب سيزداد على الأموال وبالتالي يقوم البنك بتمويل المؤسسات والأفراد.

و. الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to Mark Risk:

بالنسبة للمؤسسات المصرفية تتعلق الحساسية بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية، حيث تخضع هذه الأدوات لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع، وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياساً إحصائياً موحداً يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة فى المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تقسيم المخاطر إلى:

• مخاطر تتعلق بأسعار الفائدة:

مصدر الربح الأساسي للبنك هو هامش الفائدة وهو عبارة عن الفرق بين الفوائد من القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة وبين الفوائد المدفوعة على الودائع والالتزامات المختلفة، ومع تغيير أسعار الفائدة فى السوق سيؤثر على الفوائد المحصلة والمدفوعة وبالتالي الأثر المباشر على هامش الفائدة ومن هنا تبرز مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للبنك.



• **مخاطر التقلبات في أسعار الصرف:**

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله نتيجة للتغيرات في حركة سعر الصرف وبالتالي يتأثر البنك والمستثمرين بذلك.

• **مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية:**

تنشأ هذه المخاطر نتيجة تقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال سواء كانت هذه التقلبات بفعل عوامل حقيقية أو عوامل مصطنعة وغير أخلاقية كالإشاعات والاحتكار.

• **مخاطر تقلبات أسعار السلع:**

مخاطر تقلبات سعر السلع هي الأكثر خطراً، فالأسواق السلعية يمكن أن تكون أقل سيولة من أسواق العملات ومعدلات الفائدة، لذلك فالتغيرات في العرض والطلب لها تأثير أكبر على الأسعار.

أولاً الدراسات السابقة :-

١. دراسة بوخلخال ، ٢٠١٢

استهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم المعايير والنماذج الحديثة التي تستعملها البنوك المتطورة للتنبؤ بالمخاطر المالية (CAMEL)، كما تعكس هذه النماذج حرص الدولة من خلال السلطة النقدية توفير مستويات عالية من الرقابة التي تضمن توفير مناخ ملائم لعمل البنوك في ظل الشفافية التي أصبحت تفتقر إليها هذه البنوك الآن.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ. أهميه تطبيق نظام CAMEL وذلك للتعرف على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية نظرياً وتطبيقياً بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها وبالتالي تحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على



تطبيق نظام CAMELS فى تقييم أداء البنوك المصرية فى ضوء المعايير

شريفه احمد يحيى

السواء، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فعاليته على الساحة المصرفية محلياً ودولياً.
ب. النظام المقترح يعمل على إجراء تحليل شامل لأداء البنك وأنماط أنشطته ومقارنتها مع مستوى الصناعة في الساحة المصرفية مما يساهم في صياغة محكمة لخطط عمليات التفشي وتنفيذ مراحلها بدقة متناهية مع التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر.

٢. دراسة حيدة ، ٢٠١٣

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في تحديد العلاقة بين تطبيق مقررات لجنة بازل II والأداء المالي للبنوك التجارية المصرية ويتمثل في تناول المتطلبات الدنيا لرأس المال وعمليات الفحص الرقابي وانضباط السوق والمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة وفقاً لمقررات لجنة بازل II. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- أ- عدم وجود علاقة بين تطبيق المتطلبات الدنيا لرأس المال كمحور أول لمقررات بازل II والأداء المالي لبنوك عينة الدراسة .
- ب- عدم وجود علاقة بين تطبيق عمليات الفحص الرقابي كمحور ثان لمقررات بازل II والأداء المالي لعينة الدراسة.
- ج- عدم وجود علاقة بين تطبيق انضباط السوق كمحور ثالث وأخير لمقررات بازل II والأداء المالي لبنوك عينة الدراسة.
- د- عدم وجود علاقة بين تطبيق مقررات بازل II والأداء المالي لبنوك عينة الدراسة.
- هـ- أن عدم التطبيق السليم للبنوك عينة الدراسة لمقررات بازل II أدى إلى ضعف الأداء المالي بشكل كبير.
- و- أن عمليات الفحص الرقابي من قبل البنك المركزي على البنوك والمتعلقة بمعدل كفاية رأس المال غير كافية.



٣. دراسة مدني، ٢٠١٣

استهدفت هذه الدراسة تقييم وضع البنوك المصرية من ناحية ملاءة رأس المال المصرفي في ضوء اتفاقية بازل II وكيفية الربط بين مؤشرات نظام التقييم المصرفي وتفعيل ايجابية نظام الرقابة الخارجية (البنك المركزي) بشكل يخدم القطاع المصرفي.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- أ- عدم التوازن بين الربحية والسيولة والتي من شأنها أن يتضح عدم وجود كفاءات قادرة على استغلال مهارات للوصول إلى أفضل توظيف لقدرات البنك.
- ب- المتابعة أولاً بأول تكشف عن تحليل كامل للبيئة الداخلية للبنك من خلال مواطن القوة والضعف المصرفية مما يساعد على زيادة الكفاءة المصرفية في إدارة الأصول والخصوم المصرفية.
- ج- أهمية التأكيد على إجراء مراجعة على كافة المخصصات التي تغطي المخاطر التي تتعرض لها عمليات البنك.

٤. دراسة ميلود، الأخضر، ٢٠١٣

استهدفت هذه الدراسة محاولة تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام مؤشرات تقييم الأداء وذلك لتحديد الانحرافات وأسبابها وكيفية معالجتها.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- أ- إن اعتماد قياس وتقييم الأداء من قبل إدارة البنك ينتج لها إمكانية تحديد الانحرافات وتحديد أسباب وكيفية معالجتها ورسم السياسات المناسبة لارتفاع وتحسين مستوى الأداء. لذلك يعتبر تقييم الأداء من الأدوات التي يستند عليها في عملية صياغة واتخاذ القرارات السليمة والصائبة التي تضمن التصرف لنشاطه.



تطبيق نظام CAMELS فى تقييم أداء البنوك المصرية فى ضوء المعايير

شريفه احمد يحيى

ب- إن عملية تقييم الأداء تستند على المعايير والمؤشرات التي توضح مدى نجاح المصرف في تحقيق الأهداف الموجودة من الممارسة هذه الوظيفة أو ذلك النشاط.

٥. دراسة Zaher, Ahmed, 2015

استهدفت هذه الدراسة تحليل أداء البنوك الباكستانية باستخدام نموذج Camel خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٣، ويطمح الباحث تحقيق الآتي:

- أ- التحقق من كفاية رأس المال للبنوك التجارية عينه البحث.
- ب- دراسة موقف السيولة والربحية للبنوك التجارية المختارة.
- ت- تحليل كفاءة الإدارة للبنوك التجارية الباكستانية.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- أ- هناك علاقة عكسية بين إجمالي الودائع وإجمالي حقوق المساهمين في البنوك عينه البحث.
- ب- هناك علاقة عكسية بين أداء القروض إلى إجمالي السلف.
- ج- هناك علاقة طردية بين العائد على الأصول وأداء البنوك عينه البحث.
- د- هناك علاقة طردية بين الربحية وأداء البنوك عينه البحث.
- هـ- هناك علاقة إيجابية بين نسبة تداول النقد وأداء البنوك.

ثانياً مشكلة الدراسة

في ظل التطورات المتلاحقة في أعمال البنوك، تتوقف سلامة وإستقرار الجهاز المصرفي علي نجاح البنوك في تبني إستراتيجيات وأنظمة سليمة وفاعلة لإدارة رأسمالها وإدارة المخاطر المصرفية بمختلف أنواعها وسياسات تحسين نوعية الأصول من أجل تخفيض أوزان مخاطرها وتطوير النظم المحاسبية وممارسات الشفافية والإفصاح المالي بما يتوافق مع ماتقرضه المعايير



تطبيق نظام CAMELS فى تقييم أداء البنوك المصرية فى ضوء المعايير

شريفه احمد يحيى

والإتفاقيات الدولية بهدف تعزيز كفاية رأس المال بالبنوك . وتتلخص مشكلة الدراسة فى مجموعه التساؤلات الآتية :

- ١- هل تم تطبيق الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المصرفى وفقا لاتفاقية بازل فى البنوك المصرية ؟
- ٢- هل تتميز البنوك المصرية بضعف جودة الأصول وايضا جودة الادارة المصرفية لكل بنك ؟
- ٣- هل يمكن تحقيق التوازن بي ادارة الربحية ودرجة السيولة المطلوب توافرها كأحد متطلبات تلبية احتياجات أصحاب رأس المال والعملاء ؟

ثالثاً أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى :

- ١- تحديد أهمية تقارير التفتيش المصرفية فى توضيح الايجابيات والسلبيات وكيفية علاجها.
- ٢- التعرف على كيفية الربط بين مؤشرات نظام التقييم المصرفى من الناحية النوعية والمالية معاً.
- ٣- تقييم وضع البنوك التجارية المصرية من ناحية ملاءة رأس المال المصرفى فى ضوء التطورات المصرفية الحديثة.
- ٤- تفعيل ايجابية نظام التفتيش من قبل البنك المركزى المصرى بشكل يخدم القطاع المصرفى ككل.

رابعاً : فروض الدراسة

قام الباحث بصياغة مجموعة من الفروض التي تسعى إلى التحقق من صحتها من عدمه من خلال الدراسة الحالية في ضوء اطلاق الباحث على الدراسات السابقة ومناقشتها وتحليلها وكذلك في ضوء نتائج الدراسة الاستطلاعية والتحديد الدقيق لمشكلة البحث، وتمثل تلك الفروض في التالي :



١. الفرض الأول يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار كفاية رأس المال وكفاءة الأداء المصرفى فى البنوك المصرية .
٢. الفرض الثانى يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة الأصول وكفاءة الأداء المصرفى فى البنوك المصرية .
٣. الفرض الثالث يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة الإدارة وكفاءة الأداء المصرفى فى البنوك المصرية .
٤. الفرض الرابع يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تعظيم الربحية وكفاءة الأداء المصرفى فى البنوك المصرية .

النتائج والتوصيات:-

اولا : النتائج

فى ضوء الدراسة النظرية والتطبيقية يخلص الباحث الى عدد من النتائج أهمها :

١. أسفرت نتائج اختبار الفروض عن قبول صحة الفرض الأول الذى ينص على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار كفاية رأس المال وكفاءة الأداء المصرفى فى البنوك المصرية .
٢. أسفرت نتائج اختبار الفروض عن قبول صحة الفرض الثانى الذى ينص على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة الأصول وكفاءة الأداء المصرفى فى البنوك المصرية .
٣. أسفرت نتائج اختبار الفروض عن قبول صحة الفرض الثالث الذى ينص على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة الادارة وكفاءة الأداء المصرفى فى البنوك المصرية .



٤. أسفرت نتائج اختبار الفروض عن قبول صحة الفرض الثالث الذى ينص على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تعظيم الربحية وكفاءة الأداء المصرفى فى البنوك المصرية.
٥. أهمية التأكيد على اجراء :
 - عمليات التفتيش كورياً على موظفين على درجة عالية من الكفاءة ومدربون على النظم المصرفية المستحدثة للوقوف على موقف البنك من حيث المخاطر المصرفية التى تتعرض لها أصول البنك وكيفية الاحتياط بها .
 - مراجعة أنشطة البنك على البنود خارج الميزانية (الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان الداخلية والخارجية والرهونات التجارية والعقارية) التى تحمل معها مخاطر كبيرة وتؤثر على رأس مال البنك .
 - مراجعة كافة المخصصات التى تغطى المخاطر التى تتعرض لها عمليات البنك .
٦. المتابعة أولاً بأول تكشف عن تحليل كامل للبيئة الداخلية للبنك من خلال مواطن القوة والضعف المصرفية مما يساعد على زيادة الكفاءة المصرفية فى دارة الاصول والخصوم .
٧. عدم التوازن بين الربحية والسيولة والتى من شأنها ان يتضح عدم وجود كفاءات قادرة على استغلال مهارات للوصول الى افضل توظيف لقدرات البنك .
٨. تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية وتطبيق كافة الشروط التى من شأنها ارتفاع كفاءه هذا السوق وزيادة القدرة التنافسية للبنوك .



ثانيا : التوصيات

فى ضوء نتائج هذه الدراسة وفى ظل التطورات التى يمر بها مجتمعنا يوصى الباحث :

أ- تطبيق نظام التقييم المصرفى بشكل ضرورى على كافة البنوك المصرية ، الأمر الذى يعنى تفعيل دور جهاز التفتيش الداخلى ، والبنك المركزى المصرى (الرقابة على البنوك) .

ب- تطوير نظام التفتيش سواء داخليا او الرقابة على البنوك للخروج من الأسلوب النمطى فى مجال التفتيش الى تطبيق الأساليب الحديثة فى التطورات المصرفية التى تتطلبها اتفاقية بازل ٣ من اكتشاف نقاط القوة والضعف وكيفية تصحيح الأخطاء للعمل على تقوية نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة .

ج- وضع الالتزام على البنوك بتنفيذ الشرط الاساسى لاتفاقية بازل ٣ من استيفاء شرط ١٠% للقاعدة الرأسمالية للبنك لأنها تمثل الأمان لعملاء البنك ، وذلك من خلال المتابعة المستمرة من الجهات الرقابية وعدم التدخل بشكل أو بأخر فى البنود التى تؤثر على الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال .

د- تفعيل دور ادارة الأصول والخصوم فى كل بنك بحيث لا تقف دورها عند الاهتمام بأسعار الفوائد فقط بل كيفية توظيف اموال البنك بصورة تحقق أكبر عائد مع مراعاة المخاطر بشكل صحيح ومدرس .

هـ- الاهتمام بشكل ايجابى بتنمية الموارد البشرية التى يملكها البنك من حيث التنوع بين الكفاءات المصرفية لتكوين صف ثانى يمكنهم من اتخاذ القرار المصرفى الصحيح فى الوقت المناسب .



المراجع:-

- ١- أحمد الغندور، مقررات بازل II، III كمدخل لتحقيق استقرار النظام المالي المصرفي، المجلة العلمية، جامعة عين شمس، ٢٠١٢، العدد ٤.
- ٢- أحمد الفراء، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي Camel كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، ٢٠٠٨.
- ٣- اتحاد المصارف العربية، بازل III، ٢٠١٠.
- ٤- بو على ميلود، محمد الأخضر، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالتطبيق على البنك الوطني الجزائري، جامعة قاصدي مباح- ورقلة، بحث غير منشور، ٢٠١٣.
- ٥- ياسر مدني، تطبيق نظام الرقابة الفعالة فى تقييم أداء البنوك المصرية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٣، ٢٠١٣.
- ٦- ياسر إبراهيم، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي Camel على فعاليه الرقابة على البنوك التجارية، الجزائر، مجله الباحث، العدد ١٠، ٢٠١٢.
- ٧- على شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMELS لدعم التفيتش على البنوك، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٥.
- ٨- عادل حيد، العلاقة بين تطبيق مقررات بازل II والأداء المالي بالبنوك التجارية، رساله ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠١٣.
- ٩- شوقي بورقبة، طريقة Camels فى تقييم أداء البنوك الإسلامية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠٠٩.
- ١٠- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، (الطبعة الثانية)، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٨.
- ١١- تعليمات البنك المركزي، منشور خاص بإدارة الرقابة الميدانية، ٢٠١٤.
- ١٢- عاشورى صورية، دور نظام التقييم المصرفي فى دعم الرقابة على البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠١١.
- ١٣- مجلة المحاسب العربي، نظام التقييم المصرفي Camels، العدد ١١، ٢٠١٢.
- 14- Adndan Zaheer , Sohail Ahmed , Evaluating performance of commercial Banks in Pakistan : an application of Camel model , MBA research , university of engineering and technology , Pakistan , 2015.

